2. **النظام الاشتراكي Socialistic System**: وأهم خصائص هذا النظام الملكية العامة public ownership لعوامل الإنتاج، أي أنّ الدولة هي التي تملك أو تسيطر على الموارد الإنتاجية المختلفة. ويتم اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة لجان مركزية.
3. **النظام المختلط Mixed System** : ويتميز أساساً بالملكية الشخصية لعناصر الإنتاج كما في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة في أمور معينة مثل ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج، والمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها مشروعات القطاع العام.

وكما ذكرنا سابقاً فإن جميع المجتمعات، بغض النظر عن نظامها الاقتصادي، تواجه المشكلات الثلاث: ماذا، كيف، ولمن ننتج، ولكنها تختلف فيما بينها في الطريقة التي تعالج بها هذه المشكلات، ففي النظام الرأسمالي تتم معالجة هذه المشاكل عن طريق نظام السوق market system وآلية السعر price mechanism ، بينما تتم معالجة هذه المشكلات في النظام الاشتراكي عن طريق لجان مركزية حكومية تقوم بتحديد أولويات ووسائل إنتاج السلع والخدمات وطرق توزيعها بين أفراد المجتمع. أما في النظام المختلط فإن هذه المشاكل تعالج أساساً عن طريق نظام السوق والأسعار كما في ظل النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة، لأسباب مختلفة، مما يؤدي إلى نتائج مغايرة لتلك التي نحصل عليها في ظل النظامين الآخرين. وحيث أن الأردن يتبع النظام الاقتصادي المختلط، فسوف نقوم في هذا الكتاب بالتركيز على هذا النظام. وسنبدأ بدراسة نظرية السعر price theory للتعرف إلى أسلوب معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع عن طريق نظام السوق، ثم سنقوم بعد ذلك بدراسة الطرق التي تتدخل فيها الحكومة وأثر هذا التدخل في النتائج التي نتوصل اليها. ويأخذ تدخل الدولة في الأردن عدة أشكال مثل فرض الضرائب، وتثبيت الأسعار لبعض السلع والخدمات، وإنتاج بعض السلع والخدمات أو المشاركة في ذلك، وتشريع وتطبيق القوانين التجارية، الخ.

ولكن لماذا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع؟ إن النظرية الأكثر شيوعاً في الاقتصاد السياسي political economics تقول إن الدولة تتدخل من أجل المصلحة العامة أي، بعبارة أخرى، لتضمن أن الموارد الإنتاجية للمجتمع يتم استخدامها بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها. وهذا يثير السؤال المهم: ما هي الأهداف الاقتصادية التي يرغب المجتمع في الوصول إليها؟ وكيف يمكن تحقيق هذه الأهداف؟

4.2 أهداف المجتمع الاقتصادية Society Economic Goals of

لا شك في أن كل مجتمع يرغب في تحقيق مجموعة لا تنتهي من الأهداف التي تختلف في

أهميتها وأولوياتها. ومن الناحية الاقتصادية فقد جرت العادة على تحديد أربعة أهداف رئيسة عريضة تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها وهي الكفاءة، والنمو، والاستقرار، والعدالة.

1. **الكفاءة Efficiency**: وتعني الاستغلال الأمثل optimal utilization لعناصر الإنتاج. ويمكننا التمييز بين نوعين من الكفاءة:

أ) الكفاءة الفنية Technical Efficiency : وتسمى أحياناً الكفاءة الإنتاجية pro-ductive efficiency، وتعني أن ننتج أكبر كمية من المنتجات باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة لدى المجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا 100 عامل و 10 مكائن فقط، وكان أقصى ما يمكن إنتاجه بهذه الموارد هو 50 قطعة ملابس، فإن إنتاج 50 قطعة ملابس يعني استعمال كفؤ للموارد efficient use of resources . أما إذا أنتجنا 45 قطعة ملابس فقط، فإن ذلك يعني عدم كفاءة فنية technical inefficiency في استعمال الموارد. ويتضح من هذا أن الكفاءة الفنية أو الإنتاجية تعني أن السلع والخدمات يتم إنتاجها بأقل كمية من الموارد الإنتاجية، وبالتالي يمكن تعريف الكفاءة الفنية أو الإنتاجية بأنها إنتاج أي كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

ب) الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency : وتسمى أحياناً الكفاءة التخصيصية allo-cative efficiency ، وتعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يريدها المجتمع. فعلى سبيل المثال، إذا كان المجتمع يرغب في إنتاج 30 قطعة ملابس فقط واستعمال بقية الموارد في إنتاج طعام، فإن إنتاج 50 قطعة ملابس وعدم إنتاج طعام يعني عدم كفاءة من الناحية الاقتصادية أو التوزيعية، أي أن عناصر الإنتاج لم توزع بصورة سليمة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع. ويقال في هذه الحالة أن هناك سوء تخصيص للموارد misallocation of resources . ومن الواضح أن المجتمع، أيا كان هذا المجتمع، ومهما كان النظام الاقتصادي الذي يتبعه، يهدف إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، أي أنه يهدف إلى إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها أفراد المجتمع وبأقل تكلفة ممكنة.

2. **النمو الاقتصادي Economic Growth** : وتعني زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن. فإذا كان أقصى ما يمكن للمجتمع أن ينتجه هذا العام هو 5 مليون قطعة ملابس، فإن المجتمع يرغب بلا شك في أن ينتج أكثر من ذلك في العام القادم (6 مليون قطعة مثلاً). وإذا لم يزد عدد السكان بالزيادة نفسها في كمية السلع والخدمات، فإن معدل نصيب الفرد في المجتمع من الإنتاج سوف يزيد، وهذا ما نطلق عليه

عادة "ارتفاع مستوى المعيشة higher standard of living" . ويتم زيادة الإنتاج من السلع والخدمات نتيجة لزيادة الموارد الإنتاجية المتوفرة للمجتمع، أو نتيجة لاستخدام تقنية متطورة، أو نتيجة لكليهما.

3. **الاستقرار الاقتصادي Economic Stability** : ويعني ذلك ثبات الأسعار بحيث لا يكون هناك تقلبات في مستوى الأسعار مما قد يؤثر في دخول أفراد المجتمع بطريقة غير مرغوبة. فالتضخم inflation، أي أرتفاع مستوى الأسعار، يعني تضاؤل القوة الشرائية للنقود مما ينجم عنه إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بحيث يتضرر من ذلك ذوو الدخول الثابتة والمنخفضة. كما أن التضخم يؤدي إلى انعدام الثقة بالعملة الوطنية وما ينجم عنه من صعوبات مالية ونقدية للدولة.

4. **العدالة Equity** : ويعني ذلك توزيع الدخل distribution of income أو توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ هل العدالة هي المساواة (quali-ty) بحيث يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي بين الأفراد بالتساوي؟ ولكن ماذا عن الأشخاص الذين لا يسهمون في العملية الإنتاجية؟ هل يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي بين أفراد المجتمع حسب مساهمة كل منهم في العملية الإنتاجية،؟ ولكن ماذا عن الأطفال الصغار والعجائز والمعاقين والذين لا يجدون عملاً، وبالتالي لا يستطيعون المساهمة في الإنتاج؟ ألا يستحقون شيئاً؟ ام هل العدالة أن نعطي كل شخص قدر حاجته؟ ولكن من الذي يقرر مقدار حاجة كل شخص؟ وكيف نستطيع تلبية احتياجات كل أفراد المجتمع؟ وهل سيبقى هناك أي حافز لأفراد المجتمع للمشاركة في الإنتاج إذا كانوا سيحصلون على ما يحتاجون إليه بغض النظر عن مقدار مساهمتهم في العملية الإنتاجية؟

ما نريد قوله هنا هو أنّ "العدالة" مفهوم فلسفي وشخصي. فما تراه أنت عدلاً قد لا يراه غيرك كذلك، وما يعتقد مجتمع معين بأنه عدل قد يعتقد مجتمع آخر أنه لا يمت للعدالة بشيء. وبالتالي فإن العدالة تعتمد على القيم التي يؤمن بها الأفراد، وهي شخصية، أي غير موضوعية، وبالتالي فهي تختلف من مجتمع إلى آخر. ولكن، وبغض النظر عن مقدار الاختلاف بين المجتمعات، فإن كل مجتمع يهدف إلى توزيع الإنتاج أو الدخل الذي يتم تحقيقه بين أفراده بالطريقة التي يراها عادلة، أي حسب مفهوم المجتمع الشخصي للعدالة.

5.2 منحنى إمكانيات الانتاج Production Possibilities Curve

فيما تبقى من هذا الفصل سوف نحاول استيعاب المفاهيم السابقة بأسلوب آخر عن طريق